

# إقرار وضع معالجات قانونية لكافة الموظفين في أجهزة الدولة

## أجهزة الدولة ملزمة بمعالجة أوضاع المتعاقدين وإيقاف صرف أي مكافآت مخالفة للقانون



صنعا / سبأ:

استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد رؤية بقواعد التعامل مع مطالبات الموظفين في الاستحقاقات وزيادة الأجور، ووافق المجلس على نتائج تقرير اللجنة المشكلة برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات وما توصلت إليه من معالجات بهذا الخصوص.

وقد أقر وضع معالجات قانونية لكافة الموظفين في جميع أجهزة الدولة والمتمثلة في إطلاق العلاوات السنوية للأعوام 2005-2010م واستكمال تجهيز علاوة 2011م، إضافة إلى تنفيذ التسويات بالأقدمية وفقا للتعين والمؤهل، كما تم إقرار صرف بدل المناطق النائية ومرتبات الموظفين الذين صدرت لهم فتاوى التوظيف عام 2011م وعددهم 49 ألف موظف.

# ضرورة الإسراع في تنفيذ قانون التدوير الوظيفي وإنجاز مشروع لائحته التنفيذية

## إدانة الأعمال الإرهابية والإجرامية التي استهدفت عددا من الوزراء والقوات الأمنية والعسكرية

# استنكار الاعتداءات الإرهابية على القصر الجمهوري بالكلأ ومعسكرات الحرس الجمهوري والأمن المركزي

مجهولين ما تسبب في انقلاب السيارة وإصابة مرافقي الوزير الذي لم يكن بداخلها بإصابات خطيرة، وكذا ما تعرض له من اعتداءات سابقة. كما دان المجلس ما تعرض له وزير الدولة عضو مجلس الوزراء حسن أحمد شرف الدين من عملية تقطع من قبل مسلحين في منطقة عجمر القريبة من مدينة حوث محافظة عمران، في طريق عودته إلى العاصمة صنعاء بعد أدائه لمهمة رسمية كلف بها من قبل الحكومة للإشراف على سير العملية الانتخابية في محافظة صعدة. واستنكر مجلس الوزراء العمل الإرهابي المشين الذي استهدف القصر الجمهوري بمدينة المكلا محافظة حضرموت الأسبوع الماضي وأودي بحياة 26 شهيدا من الحرس الجمهوري، وكذا العمل الإجرامي الذي استهدف أمس معسكرا لقوات الحرس الجمهوري بمدينة البيضاء، إضافة إلى الاعتداءات التي استهدفت معسكرا للأمن المركزي في المكلا بمحافظة حضرموت أمس.

وعبر المجلس عن إدانته لحادث انفجار عبوة ناسفة في مدينة صعدة الذي نجم عنه إصابة 22 شخصا من المتظاهرين الذين كانوا يتجمعون في الشارع استعدادا لتسيير مظاهرة للتعبير عن أرائهم.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير العدل الخاصة بتعزيز استقلالية السلطة القضائية.. وأكد بهذا الخصوص حرصه الكامل على تعزيز استقلال القضاء بما في ذلك التأكيد على اعتماد موازنتها السنوية وفقا لما نص عليه الدستور. ووقف المجلس أمام ما تم إنجازه في البرنامج العام للحكومة على المستوى القطاعي.. ووجه بهذا الشأن جميع الوزراء بإعداد تقارير تقييم للخطوات المنجزة ولا سيما ما يتعلق بوضع الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين وتكريس أجواء الأمن والاستقرار والسكينة العامة، وسرعة تقديمها للاطلاع والمناقشة. ودان مجلس الوزراء في اجتماعه الأعمال الإرهابية والإجرامية والتخريبية التي استهدفت عددا من الإخوة الوزراء، فضلا عن القوات الأمنية والعسكرية.. وحث الأجهزة الأمنية على ضرورة ضبط الجناة وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع جراء محاولاتهم اليائسة لزعزعة أمن واستقرار الوطن والنيل من سكينة المجتمع، حيث عبر المجلس عن إدانته الشديدة لمحاولة الاعتداء التي استهدفت وزير النقل الدكتور واعد باذيب باعتراض سيارته بمدينة يريم بمحافظة اب من قبل

التي تسيء للوظيفة العامة ولا تركز على الأسس السليمة للتعبير عن المطالبة بالحقوق. وأكد مجلس الوزراء ضرورة الإسراع في تنفيذ قانون التدوير الوظيفي وإنجاز مشروع لائحته التنفيذية، بما يحقق تطوير الأداء وتعزيز قدرات القيادات الإدارية للموظفين بوحدة الخدمة العامة، والاعتماد على مبدأ التنافس تشجيعا للكفاءات الإدارية الناجحة، إضافة إلى مساعدة الموظف ووحدة الخدمة العامة للخروج من دائرة الركود ومقاومة التغيير الناجم عن الاعتقاد بأن الوظيفة ملك للموظف، وأحداث تدوير وظيفي من خلال تغيير مواقع الموظفين ووظائفهم استجابة لمطالبات العمل في ضوء نتائج تقييم الأداء، وتجسيد مبدأ العدالة والإدارة النزوية كمطلب حتمي لتعزيز جهود التنمية المستدامة. كما أكد المجلس ضرورة تطبيق قانون التقاعد لجميع موظفي القطاع العام الذين بلغوا الحد الأدنى للاجلاء دون أية استثناءات، ووفقا لما ورد في قانون التدوير الوظيفي باعتبار ذلك خطوة مهمة باتجاه الحد من تفشي البطالة وضخ دماء جديدة في العمل العام للارتقاء بالأداء ومواكبة الوظيفة الحكومية للتطورات الحديثة.

وأكد مجلس الوزراء على كافة أجهزة الدولة القيام بمعالجة أوضاع المتعاقدين لديها في إطار موازنتها.. والزام الأجهزة الحكومية بعدم صرف أي زيادات أخرى أو تعاقبات جديدة. وشدد المجلس على إيقاف صرف أي مكافآت تمنح في أي من المرافق الحكومية مخالفة لقانون الخدمة المدنية، وبدون موافقة مسبقة من وزارة الخدمة المدنية. ووجد المجلس التأكيد على تفهمه للمطالب الحقوقية القانونية المشروعة للموظفين وان الحكومة لتألو جهدا في إيجاد حلول عملية لها، ما يتطلب تعاون الجميع لمساندتها وتغليب المصلحة الوطنية للسير قدما نحو تحقيق العبور بالبلد إلى بر الأمان وتجاوز الأوضاع الراهنة.. لافتا إلى ضرورة عدم تعطيل العمل بتزايد الإضرابات والضغط على الحكومة في ظل الموارد الشحيحة والتبعات التي خلفتها الأحداث الماضية على الموازنة العامة والوضع الاقتصادي العام، وما قد ينجم عن ذلك من نتائج لاتحتم عبثها على الاستقرار والاقتصاد الوطني.. مشيرا إلى ان التعبير عن الرأي بالوسائل السلمية والقانونية حق مكفول ويحترم وفقا للقوانين النافذة، وعدم اللجوء إلى استخدام الأساليب غير القانونية

# ورشة عمل حول (الاتجار بالبشر وخلق لجان رصد قاعدية) في عدن



المديرية لتسهيل مهام فريق الرصد وايضا المشاركة بفعالية في اتجاه هذا العمل الانساني. واضافت مريسي: نأمل الخروج من هذه الورشة بخطة عمل ميدانية ترصد كافة الحالات المنتهكة. من جانبها قالت الاخت ربما عبداللّه صالح منسقة مشروع رصد حالات الاتجار بالبشر بمنظمة الهجرة الدولية: ان هذه الورشة تهدف الى التعرف بالمشروع الخاص بالاتجار وخلق لجان رصد قاعدية باعتبار ان عقاب الحارات وأئمة المساجد والنساء الناشطات في المجتمع هم أكثر قربا وملازمة في المجتمع وهم أكثر قدرة على التعرف على هذه الظاهرة حيث تواجههم العديد من الحالات ولكنهم لا يستطيعون تصنيفها والتصنيف الصحيح ومعالجتها لذلك وجب علينا ان نستهدفهم لنقدم لهم المساعدات الممكنة للحد من تلك الظاهرة.

انسانية وتؤدي الى تشويه المجتمع وعدم تطوره. واضاف: كما يمكن لعقاب الحارات وأئمة المساجد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المجلس المحلي لكل مديرية وذلك من خلال رفع كشوفات حول الاسر الفقيرة والاسر المتضررة التي انقطع بها السبل ولم تجد امامها من يعيها ويمكن ان تنحرف او تنجى الى التسول او نتجه لبيع الاعضاء الجسدية. وافاد صالح بأنه يمكن ان يتم ترتيب لقاءات مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الانسانية في كيفية مساعدتهم وتسهيل السبل والطرق التي تؤدي الى كسب العيش والتي تحميهم من التسول والاتجار بالأعضاء الجسدية وان يكون لهم دور في تنمية المجتمع بالطرق الشرعية والقانونية. كما تمنى لهم الاستفادة من هذه الورشة وأكد وقوف المجلس المحلي مع اتحاد نساء اليمن فرع عدن للحد

# إنجاز خطة إنعاش اقتصادي عاجلة لتقديمها لمؤتمر أصدقاء اليمن بالرياض



د. محمد السعدني

تستهدف المجالين السياسي ومكافحة الفساد إلى جانب تعزيز مقومات البنية التحتية والخدمية في البلاد. وأعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي عن تطلعه إلى أن يمثل مؤتمر أصدقاء اليمن المقرر انعقاده في الرياض في 24 أبريل القادم محطة تحول نوعية في علاقات التعاون القائمة بين اليمن والدول المضيفة في إطار مجموعة أصدقاء اليمن.

الأبناء اليمنية (سبأ) أن خطة الإنعاش الاقتصادي العاجلة المعدة من قبل حكومة الوفاق الوطني ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي تركز بصورة رئيسية على استعادة الخدمات الأساسية للمواطنين في مجالات الكهرباء والمشقات وأشار الوزير والسعي إلى أن حكومة الوفاق الوطني ستدشن خلال المرحلة المقبلة تنفيذ حزمة إصلاحات جديدة

صنعا / سبأ:

كشفت وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي عن إنجاز وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطة إنعاش اقتصادي عاجلة تم عرضها على مؤتمر أصدقاء اليمن المقرر انعقاده في العاصمة السعودية الرياض مطلع شهر أبريل المقبل. وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي في تصريح لوكالة

# أحزاب التحالف تدين الاعتداء الإرهابي على معسكر الحرس الجمهوري بالبيضاء



البيضاء / محمد المشحر:

استنكرت قيادات وقواعد وأنصار المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بمحافظة البيضاء ودانت بشدة الاعتداء الإرهابي والإجرامي الذي استهدف قطاع الحرس الجمهوري بدار النصر بمدينة البيضاء وادى إلى إصابة 4 من أفراد الحرس الجمهوري المرابطين ومواطن من أبناء المدينة.

وأشاد بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بمحافظة البيضاء - تلقت الصحيفة نسخة منه - بالأداء البطولي الشجاع لمنتسبي قيادة محور البيضاء واللواء 26 حرس جمهوري الذين تمكنوا من إحباط عملية إرهابية خطيرة لتنظيم القاعدة استهدفت معسكر الحرس الجمهوري بسيارة مفخخة صباح

أمس. وأكد البيان ان مثل هذه الجرائم الإرهابية الجبانة إنما تستهدف القوات المسلحة اليمنية وأمن واستقرار اليمن والتنمية والسكينة العامة ومؤسساتها الصغرى وطنيا ولاستنكار ورفض الأوهام بكافة اشكاله من قبل أبناء الشعب ومؤسسته التشريعية وقواه الاجتماعية، وقال البيان: إن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وهو يجدد إدانته الشديدة للاعتداء الإرهابي الجبان ليؤكد أن مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه كانت وستظل في مقدمة أولوياته الفكرية

والثقافية وأدائه السياسي، كما يؤكد دعمه ومساندته لما تضمنته كلمة رئيس الجمهورية الامين العام للمؤتمر الشعبي العام المشير عبدربه منصور هادي أمام البرلمان والتي أكد فيها استمرار مواجهة تنظيم القاعدة باعتبار ذلك واجبا دينيا ووطنيا. وأضاف البيان: (إن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه سيفتح بقوة داعما ومساندا لتوجهات